

للحفيظة والتاريخ :

حول الفتنة الكبرى

للدكتور شوقي ضيف

—♦♦♦—

قرأت بمنايه مقال الأستاذ الأدب محمود محمد شاكر بمجلة الرسالة في عددها ٧٦١ عن كتاب « الفتنة الكبرى أو عثمان » لأستاذنا الدكتور طه حسين . وقد رأيت الأستاذ صاحب المقال يقول في أوائل كلامه : رميت بنفسي وعقلي في هذا الكتاب ... فلا كدت أفرغ حتى رأيت الكتاب كله يمتزج بين يدي . وذهب الأستاذ يوضح أسباب ذلك فإذا هو يعود بها إلى خبرين أو روايتين تفاهما مؤلف الفتنة الكبرى .

وأقام الأستاذ شاكر الدنيا وأقدها لأن المؤلف نقي هاتين الروايتين وما كان ينبغي له . وإن كتاباً يخرج عن عثمان وتنفى فيه هاتان الروايتان فليخلق بأن يختلج ، على الأقل ، بين يدي الأستاذ شاكر !

أما الرواية الأولى ، فهي أن مؤلف الفتنة الكبرى ينفي ما يروى من عمل لابن سبأ في فتنة عثمان . وأما الرواية الثانية ، فهي أن المؤلف ينفي ما يروى من كتاب المصريين التأخرين الذي خرجوا به عن عثمان إلى واليه على مصر ، فلما فضوه في بعض الطريق وجدوه يأمره أن يقتلهم ، فرجموا إلى عثمان وحاصروه حتى كان مقتله .

وإنكار الرواية الأولى هو الذي أثار ثائرة الأستاذ شاكر ؛ فقد رأى مؤلف الفتنة الكبرى أن هذه الرواية لم تأت في الكتب التاريخية القديمة كلها ، وأن المؤرخين التأخرين توسعوا فيها ، فشك فيها سارت إليه ، بل شك أيضاً في أصلها ، لأن ابن سبأ أسلم في عصر عثمان ومثله — وهو ليس من السابقين الأولين ولا من قريش ولا من الأنصار — لا يؤثر تأثيراً عميقاً في هذه الفتنة الكبرى التي انتهت بتل الخليفة . وقد كان الإسلام ، لا يزال في دوره الأول ، وما كان المسلمون الأولون لينثروا على خليفة وراء يهودى أسلم حديثاً . وإن رصفهم بذلك ليحط من شأنهم ؛ إذ يكونون أطفالاً أغراراً يتبعون هذا الناعق الذي يكيده للإسلام . والحق أن المسلمين ثاروا على عثمان لأسباب داخلية

بفصلها مؤلف الفتنة الكبرى .

ومن المسلم به أن من حق المؤرخ أن ينفي بعض الروايات وأن يثبت الأخرى ؛ معتمداً في ذلك على القرائن والأدلة المختلفة وقد رأى صاحب كتاب الفتنة الكبرى قصة ابن سبأ هذه أو ابن السرداء تروى في بعض الكتب التاريخية الموثقة ولا تروى في أخرى ، بل رأى أن الكتب التي كانت أكثر اهتماماً من غيرها بفتنة عثمان لا تروى هذه القصة من مثل طبقات ابن سعد وأنساب الأشراف للبلاذري فإزداد شكه في القصة وإزداد إيمانه وخاصة أنه رآها تكبر وتتضخم مع مر الزمن فقال : « إن هذه القصة أكبر الرواة المتأخرين من شأنها وأسرفوا فيها حتى جعلها كثير من القدماء والمحدثين مصدراً لما كان من الاختلاف على عثمان » .

وعان على ذلك الأستاذ شاكر بأن الطبري كان أحد رواة هذه القصة ، وقد ذكر مؤلف الفتنة الكبرى نفسه ذلك . وإذن فكلمة الرواة المتأخرين السابقة فيها إيهام شديد معتمد فيما يظهر . فإن الطبري ليس من الرواة المتأخرين ، وقد روى القصة عن سيف بن عمر بشهادة المؤلف نفسه . وأظن أنه كان ينبغي للأستاذ شاكر أن يلاحظ أن المؤلف لا ينفي عن بعض الرواة السابقين ذكر القصة ، بل هو يثبت ذلك ويثبت بجانبه أن الرواة المتأخرين بالغوا في القصة أو على حد تعبيره أكبروا من شأنها وأسرفوا فيها .

وهذا كلام مستقيم ، فقد أخذت القصة تطول وتتسع في البيئات الشيعية وعند خصومهم كلما تقدم الزمن حتى أصبحت أشبه ما يكون بالأسطورة . وكان هذا سبباً في أن يهتم مؤلف الفتنة الكبرى القصة في بعض الوجوه . وأيضاً فقد لاحظ أن المصادر المهمة التي قصت أمر الخلاف على عثمان لم تذكرها من مثل طبقات ابن سعد وأنساب الأشراف للبلاذري .

وليس معنى ذلك أن المؤلف يقصد بذلك إلى التقليل من شأن الطبري كمصدرهم في التاريخ الإسلامي وإنما معناه أنه يقارن ويقابل فيجد ابن سعد لا يذكر القصة كما يجد البلاذري ، وهو أهم المصادر — في رأيه — لهذه القصة وأكثرها تفصيلاً ، لا يرويها ، إنما يرويها الطبري وحده بين المصادر القديمة ، وهو يرويها عن سيف بن عمر .

وهذه المقارنة بين الطبري وغيره في هذه القصة جعلت مؤلف

كان فارغاً للعلم لا بلفظه منه شيء . « وأنا لا أنق أن الطبري كان فارغاً للعلم ، ولكن أنق أن تاريخه حق خالص لأنه قد روى عن السكبي وابنه هشام والواقدي وغيرهم كما يقول ياقوت :

« وإذا أضفنا إلى ذلك ما تقوله دائرة المعارف الإسلامية تحت مادة تاريخ ص ٤٩٣ من المجلد الرابع في الترجمة العربية من أن « مواطن الضعف عند الطبري في تاريخه هي ما يتوقع من محدث مثله — مثال ذلك إثباته لمصنف سيف المبحرول على التاريخ . » ثم عرفنا أن سيفاً هذا هو سيف بن عمر الذي روى عنه الطبري قصة عبد الله بن سبأ ؛ أفلا يكون هذا كله سبباً في أن يتم مؤرخ حديث قصة ابن سبأ ؟

وإن من يرجع إلى ابن عسكرا يلاحظ أنه يروي كل ما يتصل بفتنة عثمان عن طرق مختلفة أكثرها طرق محدثين إلا قصة ابن سبأ فإنه يرويها مثل الطبري عن سيف بن عمر .

على أن ابن سبأ كان له ضربان من النشاط ، نشاط مزعوم في عصر عثمان ، ونشاط حقيقي في عصر علي . ومع ذلك فالنشاط الأخير قد بولغ فيه على ما هو معروف في قصته من الحرق والنفي الخ .

وهذا ما جعل مؤلف الفتنة الكبرى يؤخر الحديث المفصل عنه إلى الجزء الثاني من كتابه حتى يلم بهذه الشخصية من جميع أقطارها إلماماً دقيقاً . ألم يقل في ص ٢٣٢ : « لم تفصل في هذا الجزء حديث عبد الله بن سبأ المعروف بابن السوداء ، لأنه طويل مسعد ، ولأن نشاطه الخطير إنما يظهر في رأينا أثناء خلافة علي فقد أرجأنا حديثه إذن إلى الجزء الثاني من هذا الكتاب . » وقبل ذلك يقول في ص ١٣٤ : « وأكبر الظن أن عبد الله ابن سبأ هذا — إن كان كل ما يروي عنه صحيحاً — إنما قال ما قال ودعا إليه بعد أن كانت الفتنة وعظم الخلاف فهو قد استغل الفتنة ولم يثرها ، وأكبر الظن كذلك أن خصوم الشيعة أيام الأمويين والعباسيين قد بالغوا في أمر عبد الله بن سبأ هذا ليشتكوا في بعض ما نسب من الأحداث إلى عثمان وولائه من ناحية وليشتموا على « وشيمته من ناحية أخرى ، فبردوا بعض أمور الشيعة إلى يهودي أسلم كيداً للسليين . وما أكثر ما شنع خصوم الشيعة على الشيعة . »

ليست قصة ابن سبأ إذن قصة سهلة يسيرة يمكن أن تقبل لجرد أن يرويها الطبري عن سيف بن عمر ، بل هي أعمق من ذلك

الفتنة الكبرى بينهما ، فقد أثار ذلك الشك في نفسه ، وأظن من حق كل مؤرخ أن يشك وينهم بعض الروايات القديمة وخاصة إذا لم تتأزر الكتب التاريخية المختلفة في روايتها .

وقد ذهب الأستاذ شاكر يبرهن على صحة القصة بأن طبقات ابن سعد طبعت من نسخ ناقصة وربما كانت القصة موجودة في الأصل وسقطت . واتسع بهذا البرهان في أنساب الأشراف للبلاذري فقال إن ناشره يهودي من طغاة الصهيونية وربما حذف الرواية الخاصة بابن سبأ . ولست أدري ماذا يضرب اليهودي الناشر من رواية هذا الخبر . وقد رجع الأستاذ شاكر يقول ربما ذكر البلاذري هذا الخبر في ترجمة مغلوبة .

وواضح أن هذين البرهانيين أو قل هذا البرهان لا يثبت قصة ابن سبأ ، فإن ما جاء به الأستاذ شاكر إنما هو فرض ولا يقين في يده .

وقد أخذ بعد ذلك يناقش المؤلف في الخبر أو في القصة على أساس أن من لم يرو خبراً ما ليس حجة على من روى هذا الخبر وخاصة إذا كان الراوي مثل الطبري علماً وفهماً وهو الذي روى عنه أنه قال لأصحابه « أنتشطون لتفسير القرآن ؟ قالوا كم يكون قدره ؟ قال ثلاثون ألف ورقة ، فقالوا هذا مما تنفي فيه الأعمار قبل تمامه ، فاختصره لهم في ثلاثة آلاف ورقة ، ثم قال لهم : هل تنشطون لتاريخ العالم من آدم إلى وقتنا هذا ؟ قالوا كم يكون قدره ؟ فذكر نحواً مما ذكره في التفسير ، فأجابوه بمثل ذلك ، فقال إنما لله ما نالت المهم . »

وأحسب الأستاذ شاكر أن نقل هذا الخبر عن كتاب معجم الأدباء لياقوت ، ولو أنه استمر بعد هذا النص الذي نقله عن معجم الأدباء يقرأ في ترجمة الطبري لرأى ياقوت يقول عنه : « إنه لم يدخل في كتابه (التفسير) شيئاً عن كتاب محمد بن السائب السكبي ولا مقاتل بن سليمان ولا محمد بن عمر الواقدي ، لأنهم عنده أظناه . » ثم يقول ياقوت عقب ذلك مباشرة : « وكان إذا رجع إلى التاريخ والسير وأخبار العرب حكى عن محمد بن السائب السكبي وعن ابنه هشام وعن محمد بن عمر الواقدي وغيرهم فيما يفتقر إليه . »

وإذن فالطبري لم يكن يحقق في روايته التاريخ كما كان يحقق في روايات التفسير ، ومع ذلك يقول الأستاذ شاكر : « من قرأ كتاب الطبري في تاريخه ... علم أن هذا حق ، وأن الرجل